

دور القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - دراسة تحليلية-

The role of the agricultural sector in achieving the sustainable development goals -an analytical study

ط.ب: حليمي نذيرة[□]/مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية/ جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس - الجزائر،

n.helimi@univ-soukahras.dz

د. زيراوي عادل/ مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية / جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس - الجزائر،

a.ziraoui@univ-soukahras.dz

تاريخ النشر: 2025/06/05

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الاستلام: 2024/11/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مدى استجابة القطاع الفلاحي في الجزائر لأهداف التنمية المستدامة من خلال تفعيل إمكاناته وموارده ، باعتباره المصدر الأساسي لتوفير الغذاء و القطاع الاستراتيجي القادر على احداث نقلة نوعية في مسيرة الأمن الغذائي المحلي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي عن طريق رصد مدى فعالية القطاع الفلاحي عبر امكانياته وموارده في تحقيق الأهداف البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية للتنمية المستدامة ، وذلك من خلال عدة مؤشرات ، لتتوصل الدراسة الى أن مقومات وامكانات القطاع الفلاحي غير قادرة على تحقيق مستويات عالية في أهداف التنمية المستدامة في الجزائر نتيجة معوقات وتحديات ناتجة عن عدة تغيرات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع الفلاحي، الجزائر، امكانيات و مقومات القطاع الفلاحي.

تصنيف JEL: L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

This research paper aims to highlight the extent to which the agricultural sector in Algeria responds to the goals of sustainable development by leveraging its potential and resources. As the primary source of food supply and a strategic sector capable of achieving a significant shift in local food security, the study adopts a descriptive and analytical approach. It evaluates the effectiveness of the agricultural sector in achieving the environmental, economic, and social goals of sustainable development through various indicators. The study concludes that the capabilities and potential of the agricultural sector are insufficient to achieve high levels of sustainable development goals in Algeria due to obstacles and challenges resulting from various changes.

Keywords: Sustainable development, agricultural sector, Algeria, Capabilities and Potential of the Agricultural Sector .

Jel Classification codes: L53; L78 ; M00.

¹المؤلف المرسل: حليمي نذيرة، الإيميل: n.helimi@univ-soukahras.dz .

1. تمهيد:

كانت ولا تزال التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف ، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات و خصصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطموحات، لكن منذ التسعينات من القرن العشرين بدأ البحث عن مفهوم جديد موسع للتنمية يربط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة نظرا للقلق المتزايد اتجاه الآثار السلبية لتلوث البيئة واختلال العدالة الاجتماعية ، وعلى اعتبار العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة و المجتمع، تبني مفهوم موسع للتنمية ألا وهو الاستدامة، حيث أثار هذا المفهوم ضجة كبيرة على المستوى الدولي لأنه مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال، فهو ضمان لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي والعدالة والرفاهية الاجتماعيتين بأقل قدر من استغلال الموارد الطبيعية وبأدنى حد من أضرار التلوث البيئي.

يعتبر القطاع الفلاحي البنية التحتية السليمة للاقتصاد، فهو أحد القطاعات الاستراتيجية التي لها دور بارز في ضمان التنمية المستدامة، من خلال مساهمته في الدخل الاجمالي للبلد ودوره الفعال في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ومنه تجنب استخدام العجز الغذائي كأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من طرف الدول المصدرة وكذا مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع التي تثقل كاهل ميزانية الدول وترهن استقلالها الاقتصادي والسياسي. ونظرا لحساسية هذا القطاع اتجاه عوامل خارجية أهمها العوامل الطبيعية، فمن الضروري تبني استراتيجية التنمية المستدامة، فهي كفيلة بتعظيم مخرجات القطاع الزراعي من دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة من أجل تقليص اتساع الفجوة الغذائية و الحد من تفاقم العجز الغذائي، وبالتالي تجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها على أرض الواقع.

لقد سعت العديد من الدول الى ركب التنمية المستدامة ومنها الجزائر حيث اعتبرتها في سلم اولويات سياستها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك عبر اصلاحات وسياسات متعاقبة تهدف لرفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري وخلق استقرار اقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث من مجمل اهتماماتها تطوير القطاع الفلاحي وتنميته عبر استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، مبرزة في كل مرة ارادة الدولة بالنهوض بهذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لتكون المحطة النهائية للتنمية الشاملة.

1.1. اشكالية البحث:

على ضوء ما سبق ذكره ، يمكن طرح الاشكالية الرئيسية كالتالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، فمن الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية :

➤ ما مدى امكانية محافظة القطاع الفلاحي على الأهداف البيئية للتنمية المستدامة؟

- هل يمكن لإمكانيات القطاع الفلاحي أن تحقق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة ؟
- ما هو دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة ؟

2.1. فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- القطاع الفلاحي غير قادر على التحكم في التغيرات البيئية ومنه الاخلال للأهداف البيئية للتنمية المستدامة.
- تحقيق القطاع الفلاحي من خلال امكانياته و موارده في مختلف المجالات، للأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة.
- المساهمة الهامة والفعالة للقطاع الفلاحي في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع .

3.1. أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الأعمال الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية المسندة للقطاع الفلاحي لتطبيقها، وتحليل مدى استجابة هذا القطاع لهذه الفكرة عبر التطوير المستمر وبلوغ درجات عالية الانتاجية والتي من شأنها أن تساهم في الناتج المحلي الاجمالي ، زيادة إيرادات الحكومية وزيادة العمالة ، و بالتالي تسجيل مستويات الرفاه وسط المجتمع المحلي ، مما ينعكس ذلك على نمو وازدهار البلد.

4.1. أهمية البحث:

تستمد أهمية البحث من أهمية القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي قادر على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد أهدافها البيئية ،الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بتفعيل امكانياته وموارده واستعراض معوقاته ، وكذا رصد ودراسة التغيرات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية ذات صلة بهذا القطاع ، من أجل إحداث نقلة نوعية في مسيرة الأمن الغذائي المحلي، ومنه تجسيد الاكتفاء الذاتي وارساء معالم التنمية المستدامة على أرض الواقع.

5.1. الدراسات السابقة:

- دراسة أحمد سواهلية، آدم رحمون ، سعد مقص، كرفاوي فطوم، 2018 ، بعنوان تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني: تسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز سياسات الدولة المنتهجة نحو القطاع الفلاحي من أجل رفع قيمة الإنتاج المحلي مع تقييم هذه السياسات الفلاحية بداية من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي، وهذا لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وصولاً لمبتغى الأمن الغذائي ، لتظهر نتائج الدراسة وجود تحديات كبيرة على

صانعي القرار ومتخذي السياسات مواجهتها ومناقشة الطرائق والسبل الكفيلة بالتغلب عليها على رغم التحسن الملحوظ للقطاع الفلاحة بالجزائر المقارنة مع السنوات الفارطة.

➤ دراسة كروش نور الدين، 2019، بعنوان دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: تهدف هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على مساهمة التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال أشكال التمويل المختلفة المتاحة للقطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، خلصت النتائج إلى قدرة القطاع الفلاحي رفع كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح برفع الكميات المنتجة من مختلف المحاصيل الزراعية من دون الإضرار بالبيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

➤ دراسة طهراوي أسماء 2022 ، بعنوان مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2019 : اختبرت هذه الدراسة عن طريق المربعات الصغرى دور القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 ، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الفلاحي غير كافية لتعكس الإمكانيات والمؤهلات التي يملكها الاقتصاد الجزائري رغم تأكيد الدراسة دور هذا القطاع في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

➤ دراسة بوسكار ربيعة، بن عزة هشام، دلال العابدي، 2022، بعنوان التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ، واقع وتحديات: عالج الباحثون من خلال هذه الورقة البحثية واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى قدرته على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين ما هو متاح في هذا القطاع من وفرة في الموارد الطبيعية وتنوعها كالأراضي والمناخ والمجهودات المبذولة من طرف الدولة لتوفير المواد المالية وغيرها من الموارد وهذا يبرز ضخامة التحديات أمام تحسين مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة.

2. التنمية المستدامة :

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والبيئية، لتصبح محل انشغال المنظمات العالمية ، كما تسعى للارتقاء للنمو مع المحافظة البيئة والموارد الطبيعية ومنه ضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، لذا يعتبر تبنيها وتطبيقها محورا جوهريا في بناء السياسات العامة للدول.

1.2. تعريف التنمية المستدامة :

اختلفت التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة باختلاف أبعادها حيث:
- عرفت التنمية المستدامة من قبل "ادوارد بابر Edward Barbier" وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة بأنها "ذلك

النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساعة البيئة" (حسون و مهدي صالح دواي، 2015، صفحة 341)؛

- كما عرفت لجنة العالمية للبيئة والتنمية "Brundtland" عام 1987، التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة " (المتحدة، الاستدامة)؛
- ومع التطورات في هذا المجال أصبحت التنمية المستدامة تعرف بأنها "مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للموارد المتاحة وكذا طرق الاستثمار مع توجيه التطورات التكنولوجية والمؤسسات من أجل ضمان حاضر ومستقبل البشرية وضمان الاحتياجات الإنسانية المختلفة" (خنشول، 2018، صفحة 75)؛
- أيضا عرفها المشرع الجزائري أيضا التنمية المستدامة وذلك عندما اصدر القانون رقم : 10-03 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، حيث نص في المادة الرابعة (04) "التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في اطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية المستدامة" (حورية و بودريالة سارة حدة، 2022، الصفحات 167-168).

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن التنمية المستدامة هي تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي وذلك بتلبية وتوفير حاجاتهم الأساسية ومنه تحسين ظروف معيشتهم مع تجسيد فكرة الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة بغرض استفادة الاجيال القادمة منها.

2.2. أهداف التنمية المستدامة ومبادئها:

تهدف التنمية المستدامة من خلال مضمون برنامج 2030 لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ وحماية الحياة المائية مع تحسين إدارة الموارد والمياه والطاقة النظيفة والإنتاج والاستهلاك المسؤولين بالإضافة الى أسلوب تشغيل قائم على التعاون، حيث (الوسط، 2021):

- القضاء على الفقر حيث يعيش 10% من سكان العالم على أقل من 1.9 دولار في اليوم ، وهو خط الفقر الدولي؛
- محاربة الجوع حيث يعاني 1 من 9 أشخاص في العالم من سوء التغذية؛
- الصحة الجيدة ورفاهية السكان والعمال حيث يموت أكثر من 5 ملايين طفل كل عام في جميع أنحاء العالم قبل سن الخامسة؛
- الوصول إلى تعليم جيد حيث 1 من كل 5 أطفال في سن المدرسة خارج المدرسة على مستوى العالم؛
- المساواة بين الجنسين حيث تكسب النساء في المتوسط 23% أقل من الرجال؛
- الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي حيث أكثر من 40% من سكان العالم يفتقرون إلى الهواء النظيف؛
- الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة حيث 1 من كل 7 أشخاص في العالم لا يحصلون على الكهرباء؛
- العمل اللائق والنمو الاقتصادي حيث 25 مليون شخص حول العالم هم ضحايا العمل القسري؛
- تشجيع الابتكار والبنية التحتية المستدامة حيث 49% من سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت؛
- الحد من عدم المساواة حيث أغنى 10% من الناس يكسبون ما يقرب من 40% من إجمالي الدخل العالمي؛
- إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة حيث يعيش 828 مليون شخص حول العالم في أحياء فقيرة تتزايد باطراد؛
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين حيث يُفقد أو يهدر ثلث الأغذية المنتجة في العالم ، أو 1.3 مليار طن سنويا؛

- التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ حيث منذ عام 1880، بداية الثورة الصناعية، زادت درجة الحرارة العالمية بأكثر من 1 درجة مئوية؛
 - حماية الحيوانات والنباتات المائية (الحياة المائية) حيث تبلغ مساحة القارة البلاستيكية الواقعة في شمال المحيط الهادئ 3.5 مليون كيلومتر مربع أي ضعف مساحة الجزائر الشاسعة؛
 - حماية النباتات والحيوانات الأرضية (الحياة الأرضية) حيث يعتمد 1.6 مليار شخص حول العالم على الغابات لكسب عيشهم؛
 - السلام والعدل والمؤسسات الفعالة حيث يكلف الفساد 1.5 تريليون دولار إلى 2000 مليار دولار سنوياً ، أو ما يقرب من 2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛
 - تعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف العالمية حيث تصل المساعدة الانمائية الرسمية الى حوالي 150 مليار دولار في السنة.
- أما مبادئ التنمية المستدامة تنبع من العلاقة الأساسية بين النمو والبيئة وتتمثل في (حسون و مهدي صالح دواي، 2015، الصفحات 343-344):
- في مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة لأنه أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعكسة بين هذه الجوانب؛
 - مبدأ التنمية من أسفل من خلال المشاركة الشعبية أي اللامركزية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة وبالتالي تمكين الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة ؛
 - مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
 - مبدأ استغلال عمر الموارد الاقتصادية، و التخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد؛
 - مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
 - مبدأ الحفاظ على الميراث الثقافي من خلال تأمين الهوية الثقافية للمجتمع (فوزية، 2023، صفحة 613)؛
 - مبدأ الصحة ونوعية الحياة الجيدة (فوزية، 2023، صفحة 613) ؛
 - مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

3.2. أبعاد وصفات التنمية المستدامة:

- ان تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بمدى تجسيد الاندماج والترابط الوثيق بين متطلباتها من أجل ضبط وترشيد الموارد، وتكمن هذه المتطلبات في أبعادها التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- **البعد الاقتصادي:** يكمن في ترشيد السياسات الاقتصادية والاستخدام الفعال للموارد و الحفاظ عليها (حورية و بودريالة سارة حدة، 2022، صفحة 168) من أجل استدامة وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية (الرضا، حيدر محمد كريم، و سنان عبد الله حرجان، 2019، صفحة 131)؛
 - **البعد البيئي:** يتجسد في الحفاظ على قاعدة الموارد الاقتصادية والنظام البيئي والمناخي وحماية المحيط، والاستغلال العقلاني للإمكانيات المتاحة في إطار أولويات تضمن تأمين احتياجات الحاضر والمستقبل (الرضا، حيدر محمد كريم، و سنان عبد الله حرجان، 2019، صفحة 131)، فالمحافظة على النظام البيئي يتطلب وضع

حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني و التلوث وأنماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة (ناصر، 2010):

➤ **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وقائدها والمستهدف من برامجها، مما يستلزم ضرورة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع (حورية و بودريالة سارة حدة، 2022، صفحة 168):

وهناك من يرى أن هناك أبعاد أخرى مهمة جدا في عملية التنمية المستدامة يمكن ايجازها في ما يل (حورية و بودريالة سارة حدة، 2022، صفحة 168) ي:

➤ **البعد التكنولوجي أو (البعد الإداري والتقني):** إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر العقلانية والرشادة في استخدام الموارد حيث يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وان يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد ادنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا:

➤ **البعد الثقافي:** وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي:

➤ **البعد السياسي:** وهو يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بتحقيق المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

كما تتصف التنمية المستدامة بالصفات التالية (محمد، مهدي صالح دواي، و اسرا عبد الله خيضر، 2015، صفحة 344):

➤ **التنمية المستدامة أكثر شمولية** لكونها أشد تداخلا وتعقيدا خاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية:

➤ **أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي؛** العقلاني للموارد الطبيعية.

➤ **أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل المجتمع؛**

➤ **أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض الآخر ، وذلك لشدة تدخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيها.**

3. القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الرئيسية في الجزائر وعمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني، نظرا لمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، كما يلعب هذا القطاع الحيوي دورا فعالا في استغلال كافة عوامل الانتاج المتاحة ، والتي تشكل مدخلات هذا القطاع و استثمارها بشكل انطباق لرفع معدلات الانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، و التقليل من فواتير استيراد المنتجات الفلاحية خاصة منها تلك الغذائية ، حيث يضمن الامن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74 % من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية، كما أنه يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين و الذين يمثلون أكثر من 74 % من اليد العاملة الريفية و 24 % من القوى العاملة الوطنية (بالجزائر، تقديم قطاع الفلاحة)، ليرز دوره في التنمية الاقتصادية، ويعتمد القطاع في ذلك على مكتبين متخصصين وهما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

(ONTA)، و ديوان تطوير الفلاحة الصحراوي (ODAS) ، كما يتمتع بجهاز مؤسساتي هام يساهم في تطوير مختلف الشعب الفلاحية (بالجزائر، الامتيازات، التحفيزات، امكانيات ونقاط قوة القطاع).

يتوفر القطاع الفلاحي في الجزائر على امكانات تظهر من خلال مقوماته الطبيعية، البشرية والمالية، والتي تعتبر مصدر قوة هذا القطاع وفعاليته ، لتجعله يلعب دور ريادي في دفع قاطرة النمو الاقتصادي، ويكون من أهم القطاعات الاستراتيجية بروزا في التنمية الاقتصادية للبلاد، لاسيما في مؤشرات التنمية المستدامة .

1.3. المقومات الطبيعية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

تتميز بتنوع طبيعي يتجلى في تغير وجوه المناطق على امتداد التدرج الشمالي الجنوبي و يحدد ثلاث مناطق طبيعية كبيرة مفصولة بسلسلي جبال مهمتين، وهي جبال الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب، كما تحظى بتنوع مناخ أهمه مناخ البحر الابيض المتوسط الذي يتألف من خمس مستويات حيوية تم توزيعها بناء على درجة حرارة : الصحراوي، القاحل، شبه الجاف، شبه الرطب و الرطب، مما سمح بتعدد نوعية الغطاء النباتي وتوفير قائمة موسعة من المنتجات الفلاحية للمستهلكين طوال جميع فترات السنة.

➤ الأراضي الزراعية: تتميز الجزائر بتنوع الاراضي الفلاحية حيث تحتل منطقة جغرافية قدرها 238.174.100 هكتار، حيث تربع على مساحة زراعية إجمالية قدرها 48.1 مليون هكتار، كما تقدر المساحة الصالحة لزراعية ب 8.6 مليون هكتار منها 1.47 مليون هكتار مروية أما الغابات فقدرت ب 4.1 مليون هكتار (بالجزائر، تقديم قطاع الفلاحة).

➤ الموارد المائية (حسين و مولاي لخضر عبد الرزاق، 2022، صفحة 270): إن تطور قطاع الفلاحة وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له ، و بما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية وفي تكثيف الزراعة و انتاجها، فلا بد من الاستفادة من مختلف الموارد المائية المتاحة من موارد مطرية، سطحية، جوفية، من تحلية مياه البحر أو من معالجة المياه المستعملة ، حيث يقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار 12.4 مليار م³، اما جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر تبلغ 7 ملايين م³ منها 90 % تستغل شمال البلاد و 5 مليار م³ في الجنوب لا تستغل منها سوى 1.7 مليار م³، كما تقدر الموارد المائية السطحية ب 12.7 مليار م³/السنة، أما بالنسبة لتحلية مياه البحر فيصل انتاجها الى 2.1 مليون م³/ اليوم لتصل الى 3.6 مليون م³/ اليوم بحلول ديسمبر 2024 (الآن)، كما تقدر كمية المياه المستعملة المعالجة ب مليار م³ / السنة لتصل الى 1.4 مليار م³ / السنة في آفاق 2026 (نيوز). أما بخصوص موارد المياه المتجددة فتقدر ب 19 مليار م³/ السنة و التي تمتاز بتفاوت شديد حيث تظهر لنا من خلال الجدول أدناه (Water):

الجدول رقم 01: توافر الموارد المائية في الجزائر

المنطقة	الحجم (مليار م ³)	المور المائي
الشمال والجنوب	11	المياه السطحية المتجددة
الشمال	2.5	المياه الجوفية المتجددة
الجنوب	6.1	المياه الجوفية غير المتجددة

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماد على:

بيانات Fanack WATER ، تاريخ الاستيراد 2024/04/23 من الموقع:

<https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/>

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه تفاوت شديد في الموارد المائية المتجددة بين الشمال والجنوب ، حيث تتركز المياه السطحية بشكل أساسي في الشمال، اذ يتم تجميع ما يقرب من 7 مليار م³ في السدود، في حين هناك انخفاض في تدفقاتها في الجنوب بما مجموعه 0.5 مليار م³ / السنة، أما بالنسبة لأحواض موارد المياه الجوفية فتغذى بشكل طبيعي في الشمال باستخدام الآبار والينابيع خاصة في المناطق الجبلية حيث تقدر بنحو 1.9 مليار م³ / السنة، بينما يقدر اجمالي عمليات سحب المياه الجوفية ب 2.4 مليار م³، لكنها لا تلي الطلب على المياه في شمال البلاد، في حين تلي أحواض المياه الجوفية في الصحراء ما نسبته 96% من الطلب في الجنوب ورغم أنها تتغذى أساسا من مياه أحفورية بقدرة منخفضة جدا على التجدد (Water).

2.3. المقومات البشرية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

تظهر لنا الامكانيات البشرية من خلال حجم القوة العاملة التي تعتبر المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي لاسيما القطاع الفلاحي من خلال الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية الذي يكفل عملية رفع الانتاجية الفلاحية و بالتالي التقليل من التبعية الفلاحية المكلفة، ويساهم في احداث قيمة مضافة في الناتج المحلي و الاجمالي، وكخطوة أساسية لضمان القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتعزيز امكانيات القطاع بمصادر عمالة فنية ومدربة، حيث يمكن ابراز هذه امكانيات في الجزائر من خلال الجدول والشكل أدناه:

الجدول رقم 02: القوى العاملة الزراعية في الجزائر (ألف نسمة)

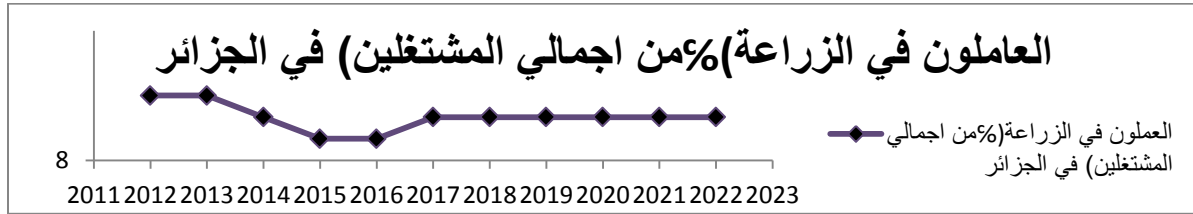
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
القوى العاملة الزراعية في الجزائر (ألف نسمة)	2476.50	2528.90	2550.60	4959.80	2545.00
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
القوى العاملة الزراعية في الجزائر (ألف نسمة)	2608.77	2648.98	2693.55	2650.00	2650.00

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 37-40-41-42 ، تاريخ الاستيراد 2024/04/23

على الموقع: <https://aoad.org/>

الشكل رقم 01: العاملون في الزراعة (%من اجمالي المشتغلين) في الجزائر للفترة 2012-2022 .



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

بيانات البنك الدولي، تاريخ الاستيراد 2024/04/23 على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS>

من الواضح من الجدول رقم 02 والشكل أعلاه، أن حجم القوى العاملة في تزايد في السنوات الدراسة الأولى وهذا راجع الى تطبيق مخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية و مخطط الانعاش الوطني، في حين نلاحظ انخفاض بنسبة 51.31% في حجم القوى العاملة ابتداء من سنة 2016، وبنسبة 2% من العاملون في الزراعة من اجمالي المشتغلين، وهذا بسبب زيادة النزوح الريفي واهمال النشاط الفلاحي ، لتعود للارتفاع في سنة 2017، ويبقى هذا الارتفاع بنفس وتيرة الى آخر سنة في الدراسة نظرا لعدم وجود تحفيزات مغرية في هذا القطاع ومعاناة عمال القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية خصوصا في الأرياف.

3.3. المقومات المالية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

يشكل التمويل العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق الاهداف التنموية المسطرة في شتى القطاعات و القطاع الفلاحي على وجه الخصوص، فالتمويل من أهم المقومات التي يجب توفيرها من أجل تفعيل هذا القطاع ، وجعله يلعب الدور الريادي في دفع قاطرة النمو والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير مصادر تمويلية تتناسب و خصوصية هذا القطاع الحساس ، وتلي احتياجاته في الاوقات المناسبة، مصادر تمويلية ذاتية (داخلية) كانت او مصادر تمويلية خارجية (قروض بنكية).وفي هذا المجال تخصص الدولة في ميزانيتها غلاف مالي يحدد حسب احتياجات القطاع بالإضافة الى منح القطاع الخاص من خلال امتيازات ضريبية للمستثمرين المزارعين العاملين بصفة شركة جزائرية لمدة تتراوح بين 3 و 10 سنوات حسب نظام الامتيازات المعتمد في قانون الاستثمار رقم 22-18 حيث تتمثل في (بالجزائر، الامتيازات، التحفيزات، امكانيات و نقاط قوة القطاع):

✓ القروض ذات الفائدة المخفضة:

- القرض الموسمي (الرفيق) : يعرض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) ، و هو موجه للفلاحين و المربين و المستثمرين الذين يعملون في إطار تطوير القطاعات والإنتاجات الوطنية التي تسهم في تكثيف و تحويل و تقوية و تصدير و تخزين المنتجات الفلاحية؛
- القرض الاستثماري (التحدي): هو قرض استثماري مدعوم يتم منحه من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وتحدد مدته وفقا لدراسة جدوى المشروع، بما يتفق مع المستفيد؛

✓ الدعم:

- الإعانات المالية : وهي المساعدات التي يتم منحها للمزارعين في إطار الحصول على المدخلات الفلاحية ووسائل الانتاج؛
- المنح التحفيزية : وهي المبالغ المالية التي يتم منحها للمنتجين و المتعاملين كتحفيز.

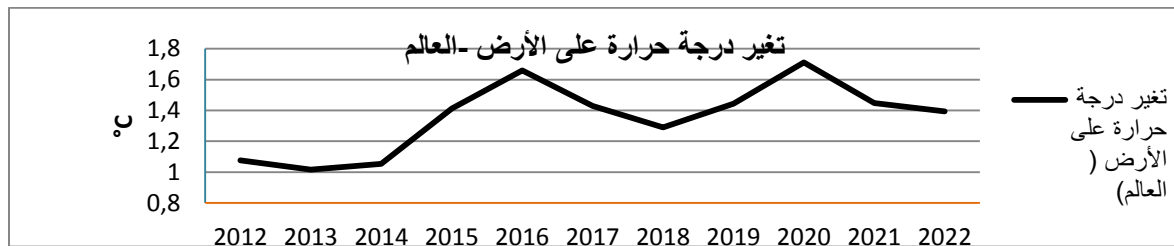
4. تقييم أداء القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر:

تم إدراك في السنوات الاخيرة أن الاستدامة الفلاحية لا تكون وفقا لمعايير البيئية فقط، بل تشمل أهداف اقتصادية واجتماعية أيضا، حيث يجب وضع المزارعين في صلب أمور المزرعة، فإذا كانت المزرعة غير سليمة اقتصاديا أو غير قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية، أو إذا كانت رفاهية المزارعين لا تراعى فلن تكون المزرعة مستدامة ، وبالتالي يجب الجمع بين المواضيع المتعلقة بالإنتاجية و الربحية و المرونة و الأرض و المياه و العمل اللائق و الرفاهية من أجل استيعاب الطبيعة المتعددة للأهداف الزراعية والفلاحية المستدامة و تنميتها، لهذا عملت الجزائر من خلال مقوماتها الفلاحية و عبر العديد من المخططات التنموية الرامية الى تطوير القطاع الفلاحي على تحقيق تنمية زراعية محلية مستدامة، و لمعرفة مدى مساهمة هذه المقومات والسياسات الفلاحية المتبعة في تحقيق التنمية المستدامة ، سيتم تحليل العديد من المؤشرات تمس مختلف أبعاد الاستدامة :

1.4. الدور البيئي للقطاع الفلاحي في تحقيق أهداف البيئية للتنمية المستدامة:

تظهر الآثار الإيجابية للفلاحة على البيئة من خلال الحد من التصحر وذلك بإعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال ، لهذا أدركت الجزائر ذلك مبكرا من خلال مشروع السد الأخضر العظيم ، كما أطلقت في 30 أوت 2020 مخططا جديدا لإعادة تأهيل السد الأخضر (2023-2030) من خلال تعزيزه وتوسيعه، حيث ستبلغ مساحة التشجير 4.7 ملايين هكتار، بزيادة مليون هكتار عن المشروع الأول، والذي ستوزع على 13 ولاية ومنه توفير فرص عمل وتقليص النزوح الريفي، كما قامت باستصلاح الأراضي تعويضا ولو جزئيا للأراضي المتصحرة حيث تقدر مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح بنحو 1.4 مليون هكتار موزعة على 10 ولايات تتوفر بها موارد مائية تبلغ نحو 6,1 مليار م³ بحلول عام 2050 ، كما تم استصلاح 55 ألف هكتار بجنوب البلاد في موسم 2020-2021 (أناضول)، ويمكن أن تساعد الفلاحة في مكافحة الاحتباس الحراري عبر صرف الكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين .

الشكل رقم 02: تغير درجة حرارة الأرض للفترة 2012- 2022



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

بيانات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاستيراد 2024/04/25 على الموقع:

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/ET/visualize>

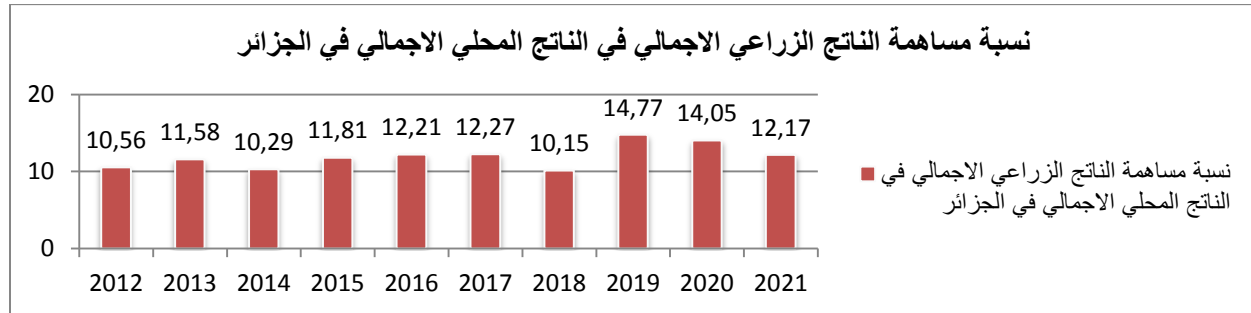
يعكس الشكل السابق تغير درجة الحرارة على الأرض للفترة الممتدة 2012 الى 2022 ، حيث من الواضح أن هناك ارتفاع محسوس في درجة حرارة الأرض ، كما كانت السنتين 2016 و 2020 الأكثر سخونة على الإطلاق على مستوى العالم ، لتتخفف نوعا ما في السنتين 2021 و 2022 بسبب الجهود المبذولة لحماية المناخ والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. وبما أن الجزائر جزء من هذه الأرض، فهي جزء من هذا التغير، لهذا تعهدت بتخفيض انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 7% بحلول 2030، والتكيف مع آثار السلبية لتغير المناخ وذلك من خلال المخطط الوطني للمناخ المعتمد في 21 سبتمبر 2019 ، بالإضافة الى العديد المشاركات مثل التعاون في برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البرنامج الأوروبي للدعم السياسي لقطاع البيئة (المجد)...، لكن هذه الجهود المبذولة من طرف القطاع تعتبر قليلة نظرا للمستويات المتزايدة لدرجة الحرارة على الأرض ، حيث هذه الأخيرة ليست سوى بداية لمعاناة كوكب الأرض باعتباره نظاما متكاملًا ، فكل تغير يطرأ على مستوى معين يعني تأثير كل مستويات، ومثال ذلك التغير في درجة حرارة هذا الكوكب حيث ينتج عنه عواقب مناخية أخرى كالجفاف ، ندرة المياه ، ذوبان الجليد ومنه ارتفاع مستويات سطح البحر ، الحرائق ، تدهور التنوع البيولوجي ... ، وبالتالي التأثير على قدرة على الزراعة وتنميتها واستدامتها وتحقيق الاكتفاء الغذائي.

2.4. الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة :

تساهم الفلاحة كغيرها من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد القومي، ويظهر ذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للبلد عن طريق رفع الكميات المنتجة في مختلف المحاصيل الزراعية ، بالإضافة الى استيعابها لليد العاملة من خلال توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات خاصة المناطق الريفية ، كما لها دور في توازن ميزان المدفوعات وذلك بتقليل من فواتير استيراد المنتجات الفلاحية خاصة منها تلك الغذائية، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي كهدف استراتيجي كفيل بتقليص اتساع فجوة الغذائية وتفاقم العجز الغذائي.

1.2.4. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي:

الشكل رقم 02 : نسبة مساهمة الناتج الزراعي الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2012- 2021



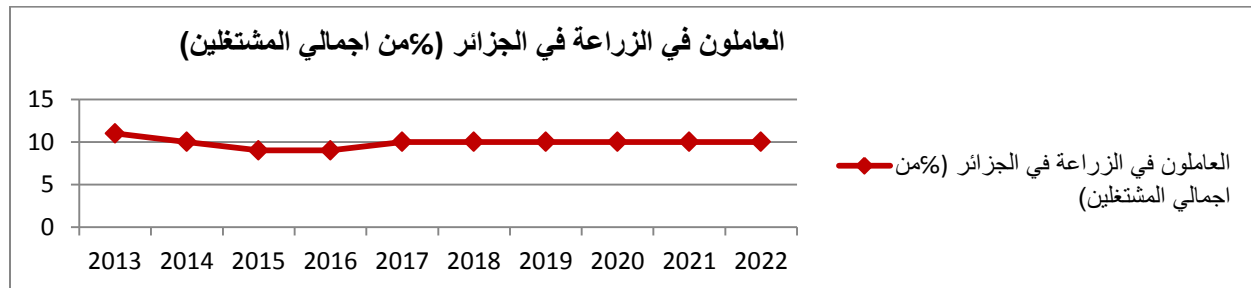
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 37-40-41-42، تاريخ الاستيراد 2024/04/23 على الموقع: <https://aoad.org/> وأحمد سواهلية وآخرون، 2018، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني، مجلة البديل الاقتصادي، ص 318-331، ص 322-326، ص 326.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن مساهمة الناتج الزراعي الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين 10% و 14%، أي هناك تطور ملحوظ خاصة في السنوات من 2013 الى 2020، كما سجلت سنة 2019 أكبر نسبة وهذا راجع لتطبيق المخطط الخماسي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و حسب هذه المؤشرات من المفروض أن هناك فعالية لسياسات الفلاحية المتبعة في الالفية الأخيرة، لكن عند تركيز الملاحظة جيدا نظهر لنا أن نسبة تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من 2012 الى 2021 قدرها 1.61% فقط، وهذا لا يعكس توقعات أهداف التنمية المستدامة من هذا القطاع، لأنها تسعى لتحقيق نسب مساهمة قادرة على منافسة القطاعات الأخرى، و تحقق انتاج فلاحي مستدام للتصدي لكافة التحديات التي تجابه مسيرة التنمية الفلاحية المستدامة والأمن الغذائي.

2.2.4. مدى توفير مناصب الشغل :

الشكل رقم 03 : العاملون في الزراعة في الجزائر (% من اجمالي المشتغلين) للفترة 2012- 2022



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

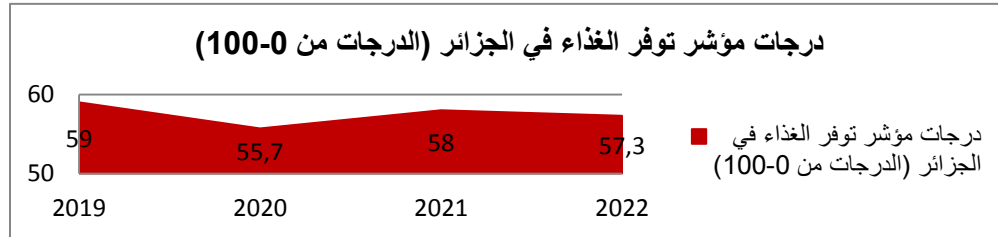
بيانات البنك الدولي، تاريخ الاستيراد 2024/04/26 على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?>

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن سنة 2013 سجلت أعلى نسبة في العاملين بالزراعة في الجزائر وهذا يفسر الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع الفلاحي في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بينما اتسمت السنوات 2014، 2015 و 2016 بانخفاض النسبة وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط على اساس اعتماد الجزائر على العائدات النفطية لتمويل مختلف البرامج والمخططات الخاصة بقطاعها، وكذا انتاج سياسة التقشف في عام 2015 والتي نتج عنها تجميد المشاريع ووقف التوظيف في مختلف قطاعات البلد ، لتسجل باقي السنوات انتعاش طفيف وثباته الى غاية آخر سنة في الدراسة وهذا يعكس تأثير جائحة كوفيد-19 على أسواق العمل بالإضافة لظروف المذكورة سابقا.

ان هذه التقديرات في سوق العمالة الزراعية مؤشر ايجابي على تقليص نسب البطالة المتفشية في البلد مقارنة مع باقي القطاعات و خاصة في المناطق الريفية، وكذلك مؤشر على زيادة انتاجية القطاع الفلاحي مما يساهم في زيادة الدخل الوطني ،كما يسمح بالرفع الدخل الحقيقي للفرد الذي يكون مرتبط بتحسن مستوى المعيشي ومنه بلوغ الرفاه الاجتماعي كمبتغى لأهداف التنمية المستدامة .لكن في نفس الوقت تعتبر غير كافية مقارنة مع نسب البطالة المسجلة في البلد خلال سنوات الدراسة والتي قدرت في سنة 2013 ب 9.80 % لتصل 12.30 % في سنة 2023 حسب بيانات البنك الدولي (الدولي).

3.2.4. مدى تحقيق الأمن الغذائي :

الشكل رقم 04 :درجات توفر الغذاء في الجزائر (الدرجات من 0-100) للفترة 2019- 2022



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2022، ص 27 ، تاريخ الاستيراد

<https://aoad.org/> على الموقع: 2024/04/26

نرى عموما من خلال الشكل السابق أن درجات مؤشر توفر الغذاء في الجزائر حققت درجات فوق الوسط، حيث سجلت أعلى مستوياتها في 2019 ، ثم انخفضت في سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19)، بينما بدأت الظروف الاقتصادية مواتية أكثر لزيادة درجة توفر الغذاء في عام 2021 إلى مستويات ما قبل الجائحة وذلك بالارتفاع الذي قدر ب 2.3 درجة ، لكن اندلاع الحرب في أوكرانيا تسببت في إلحاق صدمة أخرى بالاقتصاد الجزائري ، حيث أدت لارتفاع أسعار الأغذية و عدة ظواهر أخرى منها ارتفاع أسعار المعدات والأسمدة مما شكل أعباء اضافية على القطاع، ومنه تحديات هائلة أمام توفر الغذاء و تأمينه و تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال القضاء على الجوع في البلاد.

4.2.4. مدى تحقيق الانعاش في التجارة الخارجية:

الجدول رقم 03: تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر للفترة 2009-2021 (مليون دولار أمريكي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	متوسط الفترة 2013-2009	
1404,6	1299,8	1239,4	1239,4	756,8	771,2	648,1	647	406,8	الصادرات الزراعية
9893,1	8462,3	9682,3	10306	10332,1	9085,7	10247,8	12872,9	10333,5	الواردات الزراعية
+8488,5	+7162,5	+8442,9	+9066,6	-9575,3	-8314,5	-9599,7	-12225,9	-9926,7	الرصيد

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 37-40-41-42 ، تاريخ الاستيراد 2024/04/23 على

الموقع: <https://aoad.org/>

الجدول رقم 04:نسبة الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر (%) من الصادرات والواردات الكلية) للفترة 2009-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	متوسط الفترة 2013-2009	
1404,6	1299,8	1239,4	1239,4	756,8	771,2	648,1	647	406,8	الصادرات الزراعية
9893,1	8462,3	9682,3	10360	10332,1	9085,7	10247,8	12872,9	10333,5	الواردات الزراعية
22483,1	35823,5	41797,3	41797,3	35191,1	29992,1	34796	62884,3	54523	الصادرات الكلية
37215,4	34665,4	41934,1	46333,1	47089,5	47090,7	51803,1	58274,1	45455,9	الواردات الكلية
6,25	3,63	2,97	2,97	2,15	2,57	1,86	1,03	0,75	نسبة الصادرات الزراعية من الكلية
26,58	24,41	23,09	22,24	21,94	19,29	19,78	22,10	22,73	نسبة الواردات الزراعية من الكلية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 37-40-41-42 ، تاريخ الاستيراد 2024/04/23 على

الموقع: <https://aoad.org/>

تشير نتائج الرصيد الموضحة في الجدول رقم 03 الى عجز الميزان التجاري الزراعي خلال سنوات الدراسة الأولى الى غاية سنة 2017 ، بحيث وصل العجز الى أعلى ذروته في سنة 2014 بمبلغ قدره 12225,9 مليون دولار أمريكي وهذا نتيجة التحديات التي تواجهها قطاع الفلاحة بسبب مواصلة برامج دعم النمو ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني المنطلقة سابقا في برامج الانعاش الاقتصادي، بينما تميزت السنوات الأخيرة من الدراسة بداية من سنة 2018 بتحقيق فائض في الميزان التجاري الزراعي وهذا يجسد تحول الفلاحة الى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الانتاج في شعب الزراعة الغذائية عبر ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية وهذا ما تم التركيز عليه منذ 2009.

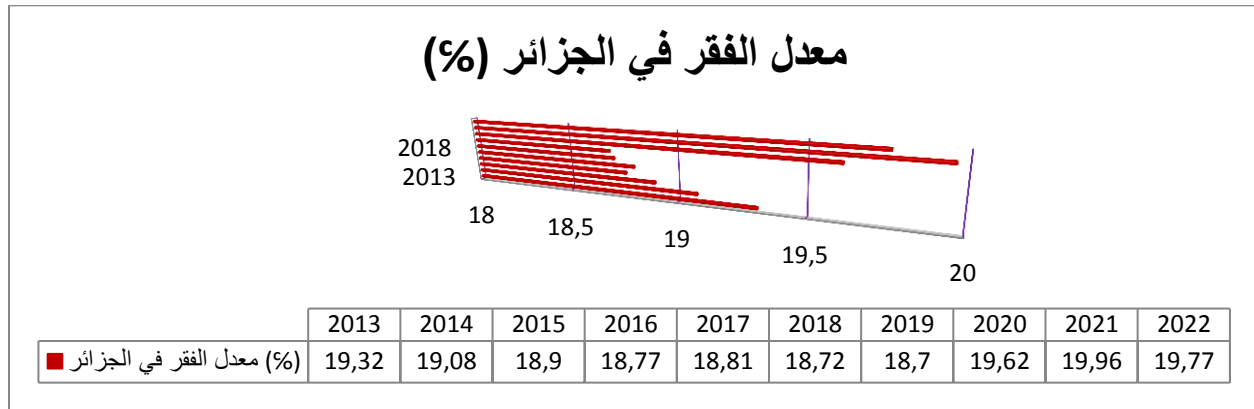
لكن من خلال الجدول رقم 04 يتبين أن هذا الفائض المحقق لا يساهم سوى ب 6.25% كحد اقصى من الصادرات الكلية للبلد خلال سنوات الدراسة ، في حين فاقت الواردات الزراعية 26% من الواردات الكلية ، وهذا لا يعكس الوفرة في كمية الانتاج الزراعي المحققة سابقا ، وأن الانتاج الزراعي المحلي غير قادر على سد الحاجات الغذائية الزراعية ، ومنه لا يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وهذا نتيجة عدم التنوع في المحاصيل الزراعية بالإضافة الى عدم التركيز على سد الحاجات من المحاصيل المبرمجة للاستيراد لتغطية الواردات الزراعية ، وبالتالي كشف الهوة بين المخططات والسياسات والواقع التي كانت ترمي الى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية، وبالتالي هناك عسر في انعاش التجارة الخارجية للبلد لاسيما في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

3.4. الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تسعى مختلف دول العالم الى التحقيق تنمية عادلة في مجتمعاتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتم ذلك عبر سد الفجوة بين الريف والحضر نظرا لاختلافات القائمة بينهما في جميع الميادين، فتخطي هذا الانقسام ومعالجته يتطلب اتباع عدة مناهج منبثقة من عوامل الاختلاف والانقسام المجتمعات الريفية والحضرية ذات الخصائص المتباينة ، حيث هناك فوارق اقتصادية، اجتماعية وثقافية وحتى سياسية بين المجتمعين. ومن هذه المناهج : تطوير البنية التحتية ، التنمية الزراعية ، التعليم وتنمية المهارات، امكانية الوصول الى التكنولوجيا والابتكار، الوصول الى وسائل الراحة الأساسية (المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النقل، الرعاية الصحية ، التعليم، ...) ، وهذه الأمور من شأنها أن تحسن مستوى المعيشي للمجتمع الريفي ، وتساعد على تخفيض معدلات الفقر والحد منها، لهذا عملت الجزائر نحو مستقبل أكثر انصافا وشمولا لجميع المجتمعات عبر ايجاد الحلول الممكنة لسد هذه الفجوة ، وذلك من خلال سياساتها الفلاحية ومخططات التنمية الريفية حيث شملت تحديث واعادة تأهيل القرى مع تنوع الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية في المناطق الريفية .

1.3.4. مدى المساهمة في تقليص معدلات الفقر :

الشكل رقم 04: معدل الفقر في الجزائر (%) للفترة 2013-2022



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

UNITED NATIONS REGIOINA COLLABORATIVE PLATFORM /
ARAB STATES ، تاريخ الاستيراد 2024/04/28 على الموقع:

<https://data.unescwa.org/Content?country=dza#CoreStatistics>

يتبين من خلال الشكل أن تطور معدل الفقر في الجزائر للفترة الممتدة من 2013 إلى 2022 ، مرتبط بجهود الدولة عبر قطاعاتها وعلى رأسها القطاع الفلاحي باعتباره المحرك الأساسي لتقليص معدلات الفقر المتفشية في البلد ، حيث نلاحظ تدني معدل الفقر من 19.32 % في سنة 2013 إلى 18.70 % في سنة 2019 ، وهذا دليل على نتائج تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان يهدف إلى زيادة العمالة وتحسين مستوى العيش في الريف باعتباره موطن تفشي الفقر وكذا مواصلة برنامج التجديد الفلاحي، ليعود المعدل للصعود سنة 2020 قدرب 19.96% ليصل تقريبا إلى 20 % في سنة 2021، وهذا بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى زيادة الفقر العالمي بما يصل إلى نصف مليار شخص أو 8% من إجمالي السكان (المتحدة، القضاء على الفقر)، لكنه في سنة 2022 أحرز تقدم صغير في التخفيف من حدة الفقر، وبالتالي يمكن القول أن الجزائر انحرفت في منتصف الطريق عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعدم قدرتها على التعافي من هذه الظاهرة .

2.3.4. مدى تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر :

الجدول رقم 04: الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على مياه الشرب النقية والكهرباء في الجزائر لسنة 2019

الاقليم	الدولة	عدد سكان الدولة ككل			الحضر			الريف					
		نسمة	حضر	الريف	مياه الشرب النقية	الكهرباء	مياه الشرب النقية			الكهرباء			
%	%	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%			
			43,053,054	73.2	26.8	30,218,186	95.9	31,447,080	99.8	10,354,030	89.7	11,392,896	98.7

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2023، تاريخ الاستيراد 2024/04/28 على الموقع: <https://aoad.org/>

تظهر بيانات الجدول أعلاه تمكن الدولة من تحقيق أعلى النسب المئوية في توصيل مياه الشرب النقية والكهرباء لسكان الحضر والريف على الحد سواء، وهذه المقومات من شأنها أن تساعد أفراد المجتمع للوصول الى وسائل الراحة الأساسية باعتبارها من الحقوق الانسان الأساسية ، كما تفسر هذه النتائج عن طريق مخططات التنمية الفلاحية باعتماد برنامج توطيد النمو الاقتصادية و التجديد الريفي الذي يهدف أساسا إلى تحقيق تنمية منسجمة بين جميع الأقاليم عبر توفير البنية التحتية الأساسية ، و برنامج تقوية القدرات البشرية الذي يؤدي الى ثقافة أكثر استقلالية في التعامل مع ظروف كل اقليم.

5. تحديات ومعوقات القطاع الفلاحي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر:

1.5. التحديات ومعوقات في تحقيق الأهداف البيئية :

- مشاكل كمية وتنوعية للموارد الأرضية في الجزائر مما يجعلها غير اقتصادية ، من خلال الانخفاض الكلي لها الناتج عن أعمال التجريف و التبوير و البناء على الأراضي الفلاحية من طرف الانسان، وقد تكون عملية فقد الأراضي كذلك بسبب متطلبات الزراعة كظاهرة تفتت الملكيات و الحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى وقنوات الري، علاوة على استغلال المساحات كمخازن وحضائر، بالإضافة الى الانخفاض الجزئي الراجع الى افتقاد الأرض لخصائصها مما يجعلها أقل كفاءة و انتاجية مع ظاهرة زحف الصحراء من أقصى الشرق الى أقصى غرب البلاد (هشام، العابدي، وبوسكار، 2022، الصفحات 124-125)؛
- استغلال مكثف لموارد الطاقة في عمليات الصناعة مع ضعف تبني مشاريع الطاقات البديلة وتأخرها (صاطوري، 2016، صفحة 307)؛
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات، وبرامج اعادة التطهير واستغلال مياه الصرف.

2.5. التحديات ومعوقات في تحقيق الأهداف الاقتصادية (صاطوري، 2016، صفحة 306)؛

- تذبذب مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر لارتباطها بأسعار المحروقات، ومنه ينبغي تدارك حالة عدم الاستقرار خارج هذا القطاع من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي، وفي مشاريع مجدية اقتصاديا من خلال مساهمة وتطوير القطاع الخاص؛
- ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات، وعدم توجيهها نحو القطاع الفلاحي؛
- عدم الاستغلال الأمثل للموارد بسبب اختلال التوازن بين الزيادة السكانية و الموارد الأرضية (هشام، العابدي، وبوسكار، 2022، صفحة 125)؛
- صعوبة تسويق المنتجات الفلاحية، وغياب الجو التنافسي المشجع كالإعفاءات الضريبية وغيرها من التسهيلات؛
- ضعف نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية بسبب العشوائية واللامبالاة للصادرات خارج المحروقات؛
- عدم استقرار معدلات التضخم نتيجة عدم التحكم في الأسعار المسببة له، عدم ترشيد النفقات والاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه، وكذا تفاقم التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع فاتورات الاستيراد.
- ضعف دور التكنولوجيا في الزراعة بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، ومنه ضعف الانتاجية باعتبار دورها الاستراتيجي في تحديد كمية الانتاج.

3.5. التحديات ومعوقات في تحقيق الأهداف الاجتماعية (الرزاق، 2017، الصفحات 45- 46)؛

- ظهور فئات واسعة فقيرة نتيجة سياسات التعديل الهيكلي و السياسات الانكماشية المفروضة من قبل الصندوق النقد الدولي، مما يستدعي تبني القطاع الفلاحي استراتيجية واضحة لمكافحة الفقر عبر الجهود المضاعفة للدولة (صاطوري، 2016، صفحة 307)؛
- النزوح الريفي أو الهجرة نحو المدينة قصد تحسين الأحوال المعيشية وما تصاحبها من تخلي تام عن النشاط الزراعي؛
- ضعف وهشاشة ملحوظة للهياكل الصحية وحتى وإن توفرت فهي تكاد تخلو من التأطير الطبي لها مما يؤدي إلى غياب التغطية الصحية في تلك المناطق؛
- ضعف البنية التحتية وغياب تنمية حقيقية متجانسة مع خصوصية هذه الاقاليم مثلا غياب الصناعات الغذائية فيها رغم أن نوعية النشاط الاقتصادي يفرض ضرورة تأسيس منشآت اقتصادية في هذا المجال مثل : الصناعات الغذائية التحويلة، غرف التبريد كون النشاط الاقتصادي الغالب هو الفلاحة؛
- مشكل غياب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والاعتماد على الطرق التقليدية مما أضعف من المنتج الفلاحي وبالتالي انعكس على مداخيل سكان المناطق الريفية كون النشاط الغالب هو الفلاحة؛
- الفقر والأمية وتأثيراتهما السلبية على مستوى المعيشة لدى سكتة الريف نتيجة غياب فرص العمل في تلك الأقاليم واعتمادهم على الزراعة المعاشية وبالتالي محدودية الدخل للأسر الريفية ينجم عنه ضعف في الاستثمار؛

➤ غياب الأمن في بعض الاقاليم الريفية خاصة منها الجبلية ، كون الأمن ضرورة أساسية لتحقيق أية تنمية فلا يمكن الحديث عن التنمية في ظل غياب الأمن.

5. الخاتمة:

يزخر القطاع الفلاحي في الجزائر بمجمل مقومات قادرة على تحقيق التنمية في البلاد ، مبينا في ظاهره أنه هادف الى تحقيق الأهداف البيئية، الاقتصادية والاجتماعية كحتمية لا مفر منها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة ،صحيح لا يمكن انكار النتائج التي حققتها الجزائر عبر امكانات و مقومات هذا القطاع، خاصة في محاربة الفقر، توازن المجتمع الريفي مقارنة بالحضر ، تحقيق فائض في ميزان تجاري زراعي، وادماج قرارات متعلقة بالبيئة... (حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا وافريقيا و المرتبة 64 على الصعيد العالمي في تجسيد أهداف التنمية المستدامة سنة 2022) (الجزائرية، 2022)، لكن ومن خلال نتائج الدراسة نلاحظ أن هناك نقائص في تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ، والتي من المفروض أن القطاع الفلاحي يسعى لتنفيذها على الأرض الواقع انطلاقا من جهود الدولة الداعمة لمقتضيات التنمية المستدامة، حيث يمكن استعراض هذه النتائج في ما يلي :

1.5. نتائج الدراسة:

➤ صحة الفرضية الأولى نظرا لتسجيل مستويات متزايدة في درجة حرارة الأرض الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث تعتبر من المؤشرات البيئية التي توجي بعدم استقرار وتوازن النظام البيئي العالمي والمحلي ،ومنه اخلال بأحد أهداف التنمية المستدامة ألا وهو مبدأ المحافظة على البيئة، وهذا راجع الى اهمال قضايا البيئة في السياسات والبرامج التنموية منذ الاستقلال الى غاية الثمانينات، التي أدت لتفاقم حدة التلوث البيئي و استمراريته رغم التأكيد عليها في القانون 10/03 لسنة 2003، نتيجة عدم ارساء الثقافة البيئية في المجتمع وعدم تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة للبيئة ، وبالتالي ضعف الدور البيئي للقطاع الفلاحي في ارساء أهداف التنمية المستدامة الرامية لحماية البيئة:

➤ عدم صحة الفرضية الثانية وهذا راجع لضعف مساهمة الناتج الزراعي الاجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وكذا قيمة نسب البطالة المتفشية في البلاد لا تعكس التقديرات الايجابية في سوق العمالة الزراعية المسجلة خلال سنوات الدراسة ، بالإضافة الى مواجهة القطاع الفلاحي تحديات هائلة أمام تحقيق الامن الغذائي، نظرا لارتفاع أسعار الأغذية والمعدات والأسمدة التي تثقل كاهل القطاع رغم تسجيل نسب مقبولة في توفر الغذاء في البلاد ، كما أن القيمة المضافة الزراعية غير قادرة على تحقيق نقلة نوعية في التجارة الخارجية ، ومنه هذه المؤشرات توجي بعدم الارتقاء الى التمكين الاقتصادي في هذا القطاع القادر على توفير احتياجات الجيل الحاضر والقادم، وبالتالي ضعف الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي في تحقيق الأهداف الاقتصادية لتنمية المستدامة:

➤ عدم صحة الفرضية الثالثة لعدم قدرة البلاد على التعافي التام من ظاهرة الفقر وتحقيق التوازن التام بين الحضر والريف ، رغم تسجيل تطور ملحوظ في معدلا الفقر، و محاولات تقليص الفجوة بين الحضر والريف

من طرف القطاع عبر السياسات المسطرة في اطار التنمية المستدامة ، وهذا له تأثير سلبي على المؤشرات الخاصة بأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة المراد بلوغها في اطار دور الاجتماعي للقطاع الفلاحي.

2.5. الاقتراحات:

1. محاولة اتباع حلول التخلص من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري باعتباره سبب رئيسي لعدم التوازن البيئي و التغير المناخي من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة عبر تحقيق الأهداف البيئية؛
2. رفع كفاءة العنصر البشري عن طريق التعليم والتكوين والتدريب في شتى المجالات من أجل بناء القوه الذاتية لكل بلد ليكون قادرا على التكيف مع التغيرات المستمرة والتي من شأنها أن تحقق مستويات أفضل في مجال التنمية الفلاحية المستدامة والأمن الغذائي؛
3. تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في المجال الفلاحي بزيادة المراكز البحثية المتخصصة وتفعيلها و تطوير سياسة الارشاد الفلاحي و دعم التطور التقني والاستثمار في الابتكار من أجل تنمية فلاحية مستدامة لتكون مفتاح باب الأمن الغذائي كمسعى رئيسي ومؤشر لفعالية القطاع الفلاحي.

3.5. آفاق البحث:

ان الاطلاع على النتائج المتوصل اليها في هذا البحث، بالإضافة إلى نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ، والتي كلها أكدت على أهمية القطاع الفلاحي كبنية تحتية سليمة للاقتصاد وكأحد القطاعات الاستراتيجية القادرة على ارساء أهداف التنمية المستدامة ، يمكن للباحثين مستقبلا معالجة المواضيع التالية :

- توسيع طرق وأساليب تمويل جديدة القطاع الفلاحي في الجزائر لتمس كافة الفئات المجتمع الزراعي كصنغ التمويل الاسلامي وذلك استنادا لتجارب دولية ناجحة.
- كيفية بناء سياسات وقرارات تسمح بمواءمة استراتيجية التنمية الزراعية مع أهداف التنمية المستدامة.
- كيفية بلوغ التنمية الزراعية مرتبط بتوفير الامكانيات والموارد للقطاع الفلاحي ، وكذا تحقيق الاستدامة الزراعية متعلق بمراعاة هذه التنمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية ، وبالتالي يجب الجمع بين المواضيع المتعلقة بالإنتاجية و الربحية و المرونة و الأرض و المياه و العمل اللائق و الرفاهية من أجل استيعاب الطبيعة المتعددة للأبعاد الزراعية المستدامة و تنميتها، بالتالي بلوغ لا محال أهداف التنمية المستدامة.

6. الإحالات والمراجع:

• المقالات:

1. ابن عزة هشام، دلال العابدي، و ربيعة بوسكار. (2022). التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات. مجلة دفاتر /اقتصادية، الجزائر.

2. بن صوشة حسين، و مولاي لخضر عبد الرزاق. (2022). الموارد المائية وأثرها على نمو القطاع الزراعي في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 285-267.
 3. أحمد عبد الله حسون، و اسرا عبد الله خيضر مهدي صالح دواي. (2015). التنمية المستدامة : مفهومها وعناصرها وأبعادها. مجلة ديالي، 356-338.
 4. دنيا خنشول. (2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015. مجلة دراسات اقتصادية، 92-72.
 5. زواغي عبد الرزاق. (2017). تحليل السياسة العام للتنمية الريفية والجبالية في الجزائر : بين الامكانيات المتاحة و التحديات المطروحة. مجلة البحوث السياسية والإدارية، الجزائر.
 6. سارية حورية، و بودريالة سارة حدة. (2022). العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة : قراءة تحليلية لتقرير منظمة FAO لعام 2021. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 180-163.
 7. صغيري فوزية. (2023). قراءة احصائية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر - مؤشرات التنمية الاجتماعية نموذجا. مجلة زواقد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية و الانسانية، 625-606.
 8. مراد ناصر. (2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، 157_131.
 9. عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، و اسرا عبد الله خيضر. (2015). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد. مجلة ديالي، 356-338.
 10. مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم، و سنان عبد الله حرجان. (2019). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة جيهان-اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، 135-127.
 11. الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الباحث، الجزائر.
- الندوات:**
12. الندوة الجهوية لجامعات الوسط. (2021). التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الجزائر.
- مواقع الإنترنت:**
13. Fanack Water. (بلا تاريخ). الموارد المائية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 04 23 , 2024، من : [Fanack Water](https://fanack.com/ar/algeria/water-resources).
 14. الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). الاستدامة. تاريخ الاسترداد 04 20 , 2024، من : <https://www.un.org>.
 15. البنك الدولي. (بلا تاريخ). اجمالي البطالة من اجمالي القوى العاملة. تاريخ الاسترداد 04 29 , 2024، من موقع البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>.
 16. الجزائر الآن. (بلا تاريخ). تحلية مياه البحر : الجزائر. تاريخ الاسترداد 04 23 , 2024، من الجزائر الآن: <https://algeriemaintenant.dz>.

17. الجزائر المجد. (بلا تاريخ). البرنامج الوطني للأنشطة المناخية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 04 29, 2024، من موقع الجزائر المجد: <https://gloriousalgeria.dz>.
18. تادا سما نيوز. (بلا تاريخ). أزيد من 200 محطة معالجة المياه المستعملة في الجزائر. تاريخ الاسترداد 04 23, 2024، من تادا سما نيوز: <https://tadamsanews.dz>.
19. قطاع الفلاحة بالجزائر. (بلا تاريخ). تقديم قطاع الفلاحة. تاريخ الاسترداد 04 21, 2024، من الموقع الرسمي لقطاع الفلاحة: <https://aapi.dz/ar/secteur de lagriculture -ar>.
20. بالجزائر، ق. ا. (s.d.). الامتيازات، التحفيزات، امكانيات و نقاط قوة القطاع. Consulté le 04 21, 2024, sur <https://aapi.dz/ar/secteur de lagriculture -ar>. قطاع الفلاحة بالجزائر.
21. وكالة الأنباء الجزائرية. (2022). أهداف التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 05 01, 2024، من الوكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/algerie>.
22. وكالة أناضول. (بلا تاريخ). التصحر يهدد الشمال الجزائري الخصيب. تاريخ الاسترداد 04 29, 2024، من موقع وكالة أناضول: <https://www.aa.com.tr/ar>.